مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

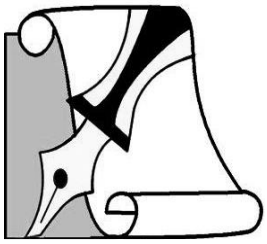

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

سابقة إسرائيلية وأميركية: وصف جرائم المستوطنين بالإرهاب..
تسهيلات حكومة نتنياهو للسلطة سراب.. وسموتريتش يجمّد الميزانيات العربية

وسط تصاعد أحاديث التسهيلات الإسرائيلية (المزعومة) المقدّمة للسلطة الفلسطينية، استمرت عمليات مجموعات المقاومة في نابلس وطولكرم، فيما تواصلت اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على مزروعات المواطنين في كل من سلفيت والقدس.

وفي ظل هذه الأجواء، يمضي الاحتلال في مخططاته الاستيطانية الهادفة إلى ضم الضفة الغربية. وكان بارزاً في هذا السياق تبدّل اللهجة الأمريكية والمعارضة الإسرائيلية تجاه ممارسات المستوطنين، حيث طالب مشرّعون أمريكيون بوصف اعمال القتل والتدمير والنهب التي يقوم بها قطعان المستوطنين بالإرهاب، في سابقة غير معهودة منذ قيام الكيان الغاصب؛ في حين وصفت شخصيات إسرائيلية معارضة ما يقوم به المستوطنون بالإرهاب.

بالمقابل، تصاعد الجدل بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، حول دعم رئيس الحكومة لقرار تجميد ميزانيات مخصّصة للسلطات المحلية العربية ودعم برنامج لتشجيع اندماج المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية. فيما كشف تقرير صحافي أن وزارة تطوير النقب والجليل تمنع تحويل ميزانيات للمجتمع العربي، حيث نفى مقرّبون من نتنياهو ادعاءات وزير المالية حول دعم رئيس الحكومة لقرار تجميد ميزانيات مخصّصة للسلطات المحلية العربية ودعم برنامج لتشجيع اندماج المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية؛ فيما كشف تقرير صحافي أن وزارة تطوير النقب والجليل تمنع تحويل ميزانيات للمجتمع العربي.

وتشمل الميزانية المخصّصة للسلطات المحلية، والتي جمّدها سموتريتش، 200 مليون شيكل من الأموال المخصّصة للإدارة، و100 مليون أخرى للتنمية الاقتصادية في البلدات العربية التي تعاني من تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالبلدات اليهودية، بما في ذلك ارتفاع معدّلات الفقر وضعف البنية التحتية وضعف التمويل للمدارس.

بالمقابل، حذّر مسؤولون صهاينة كبار من أن سياسة حكومة نتنياهو الفاشية قد تقضي، بحسب رؤيتهم، على الحلم الصهيوني.

وما جديد المخططات الاستيطانية؟

يتواصل الكشف داخل "إسرائيل" عن ملامح مخططات حكومة الاحتلال، خاصة لدى وزير المالية والوزير الإضافي في وزارة الأمن، رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، باتسلئيل سموتريتش، لضم الضفة الغربية المحتلة.

وتبعاً لذلك، يشير تقرير للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" أن سموتريتش يحاول تبرير أطماعه الاستعمارية، على طريقة "ضربني وبكى وسبقني واشتكى"، بالزعم أنه يتطلع لـ "محاربة توسيع البناء الفلسطيني" في المنطقتين "أ" و "ب" داخل الضفة الغربية المحتلة.

وفي التفاصيل، أن لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في الكنيست عقدت جلسة خاصة، في 19 تموز المنصرم، لوضع خطة لمواجهة ما سمّاه المجتمعون سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق المفتوحة في الضفة الغربية، والرد الإسرائيلي على ذلك. واقترح سموتريتش، الذي طغى خطابه الاستيطاني على الجلسة، أن يتم إدراج أفعال السلطة الفلسطينية تحت بند أعمال سياسية معادية"، وطالبَ ببلورة خطة وطنية صهيونية لضبط الأمور.

وقد حضر تلك الجلسة المقدّم آدم أفيدان، رئيس البنية التحتية في الإدارة المدنية، والذي قال إن مهمات الإدارة المدنية حالياً، ووفق اتفاق أوسلو، هي إنفاذ القانون الإسرائيلي المتعلق بالبناء والهدم والتخطيط فقط في المنطقة "ج".

وحسب أفيدان، فإن نحو 90–95% من طلبات الفلسطينيين للبناء في منطقة "ج" يتم رفضها، إما لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات سياسية، بحسب اعترافه. بينما نحو 60–70% من طلبات المستوطنين للبناء تتم المصادقة عليها.

وأضاف أنه في العام 2022، تم إنشاء 1600 مبنى فلسطيني جديد غير قانوني في المنطقة "ج"، وتم هدم نحو 500 بناء (بعضها تم بناؤه قبل العام 2022). وفي النصف الأول من العام 2023، تم إنشاء 1000 مبنى فلسطيني جديد، وتدمير ما يقرب من 220 مبنى. في المقابل، هدمت الإدارة المدنية فقط 76 منشأة استيطانية في العام 2022، ونحو 21 منشأة فقط منذ بداية العام 2023. والسبب هو أن معظم البنايات الجديدة في المستوطنات تقع ضمن "المخطط القانوني الأوسع الذي تم اعتماده لكل مستوطنة"؛ وبالتالي، حتى لو كان البناء الاستيطاني غير قانوني، فإن الإدارة المدنية تُحيل قضية إنفاذ القانون إلى مجالس المستوطنات التي تتجاهل أوامر الهدم.

من جانبه، ردَّ عضو الكنيست عن الليكود، أفيحاي بارون، وهو ممثّل المستوطنين في كتلة الليكود البرلمانية، بأن معطيات الإدارة المدنية قد لا تكون ذات صلة بالجلسة المنعقدة، لأن مسؤولية الإدارة المدنية تتحدد داخل المنطقة "ج"، بينما «الاستيطان الفلسطيني ووضع اليد الفلسطينية على الحيّز المفتوح»، على حد تعبيره، يتم ممارستهما في المنطقتين "أ" و"ب"؛ وهنا يجب على إسرائيل التدخل.

ووفقاً للتقارير الإسرائيلية، فإن هذه هي المرة الأولى التي تَعقد فيها لجنةٌ مختصة في الكنيست جلسة تتعلق بالبناء الفلسطيني في منطقتي "أ" و "ب"، بهدف وضع خطة استراتيجية لمواجهة الأمر".

الجدير بالذكر هنا أنه تمّت صياغة اتفاق أوسلو بشكل فضفاض في ما يخص العديد من القضايا، بحيث إن البناء والتخطيط العمراني إحدى هذه القضايا التي قد تحمل أكثر من تأويل، على خلاف ما هو دارج في تفسيرات الاتفاق.

أما المقصود بكلمة "فضفاض"، فهو أن "إسرائيل" لا تعتبر أن نقل السلطات المدنية والأمنية إلى السلطة الفلسطينية في المنطقة "أ" (وتقدّر مساحتها بنحو 17–18% من مساحة الضفة) يجب أن يعني أن القانون الدولي يمنعها من التدخل في مسائل التخطيط والبناء في هذه المنطقة. ففي الملحق رقم (1) من اتفاق أوسلو 2 الموقّع العام 1995، والذي عرّفَ صلاحيات السلطة الفلسطينية في منطقتي "أ" و"ب"، وَرَدَ تحت الفقرة (1) البند (7) التالي: «ليس في هذه المادة ما ينتقص من صلاحيات إسرائيل ومسؤولياتها الأمنية وفقاً لهذه الاتفاقية».

من جهته، قال الوزير سموتريتش في الجلسة إن "المباني التي سيتم هدمها ستكون تلك التي تتعارض مع الأمن القومي لإسرائيل"، بحيث إن تعريف إسرائيل لمفهوم الأمن، والأمن القومي، يتحدد وفق معاييرها الخاصة؛ والذي يحدّد هذه المعايير اليوم هو التيار الاستيطاني بزعامة سموتريتش. ويوضح، على وجه الخصوص، أن إسرائيل تنظر إلى البناء الفلسطيني في المنطقة "أ" المحاذية لحدود ولاية المستوطنات، أو التي تُشرف على تخوم توسّعها الطبيعي، كتهديد لأمنها المستقبلي.

وفي الجلسة نفسها أيضاً، تَرَكَّزَ جلّ الحديث على المنطقة التي تسمّيها إسرائيل "محميّة الاتفاق"، وهي المنطقة البريّة الممتدة بين بيت لحم وحدود الأردن. هذه المنطقة مصنّفة حالياً كمنطقة "ب"، لكن لها وضعية مختلفة قانونياً؛ فهي تشكّل نحو 3% من مساحة الضفة الغربية، وتصل إلى نحو 166 ألف دونم؛ وتم نقل الصلاحيات المدنية (لا الأمنية) عليها إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق واي ريفر، في العام 1998. وتدّعي "إسرائيل" أنه في اتفاق واي ريفر، تعهدت السلطة الفلسطينية بتخصيص نحو 3% من مساحة الضفة، والتي ستقع ضمن مساحات المنطقة "ب" (والتي تشكّل جميعها نحو 28% من مساحة الضفة)، كمناطق خضراء أو محميات طبيعية.

اللافت أنه مرَّ الأمر ضمن اتفاق واي ريفر من دون أن يتنبّه الطرفان إلى تبعات الأمر في المستقبل، حيث إن التوسع السكاني والعمراني الفلسطيني في هذه المنطقة، التي يجب أن تخصّص كمحميات طبيعية وفق المعايير الإسرائيلية، سيشكّل أزمة لا بدّ من الوصول إليها.

والأكثر أهمية أن المفاوض الفلسطيني، في سياق اتفاق واي ريفر، أعلن أنه سيتصرف في هذه المنطقة (نحو 3% من مساحة الضفة الغربية) «وفقًا للمعايير العلمية المعمول بها دولياً، ولن يتم تطبيق أي تغييرات على وضع هذه الأراضي، وأنه لن يمس بحقوق السكّان الذين يعيشون حاليًا في هذه الأراضي، بمن في ذلك البدو. وفي حين أن هذه المعايير لا تسمح بإنشاءات جديدة في هذه المناطق، إلاّ أنها تسمح بالاستمرار في صيانة الطرق والمباني القائمة عليها.

وما النقطة التي استغلّها سموتريتش للترويج لهذا المخطط؟

في الواقع، ومن أجل فهم السياق "القانوني" الذي نفذ منه سموتريتش، في أثناء إعداده لجلسة لجنة الكنيست التي تنظر في "اعتداءات" الفلسطينيين في المنطقة "ب"، فإن منظمات إسرائيلية يمينية، وسلطات الطبيعة الإسرائيلية، كانت قد راقبت، ومنذ العام 2006، نشاطات فلسطينية "مخالِفة" لاتفاق واي ريفر في "بريّة بيت لحم". فقد تم رصد طرقٍ ترابية جديدة قام الفلسطينيون بشقّها بين الجبال، للقيام بعمليات تشييد مَحاجر، والتي، حسب زعم المراقب الإسرائيلي، أدّت إلى الإضرار "بالمناظر الطبيعية والحيوانات".

كما أن البلديات الفلسطينية تقوم برمي النفايات بشكل عشوائي بالقرب من المحمية الطبيعية، قبل أن يتم حرقها هناك من دون رقابة أو تنظيم.

وبناءً على ذلك، حسمت المؤسسة الرسمية في إسرائيل، سواء الحكومة أو الأجهزة الأمنية، موقفها من المنطقة "ج"، وباتت تعتبرها مناطق إسرائيلية يجب محاربة "الاستيطان الفلسطيني" عليها. ولكن يمكن

القول إن الجديد الذي يحاول التيار الاستيطاني إدخاله هو التنصّل من اتفاقيات أوسلو، والعودة إلى التدخل في شؤون البناء والتخطيط داخل أراضي السلطة الفلسطينية.

وقد بدا تأثير التيار الاستيطاني في تقرير رسمي قدّمته وزارة شؤون الاستخبارات، في العام 2021، والذي نَصَّ على أن «تصرفات الفلسطينيين تتجاهل عمدًا تعريفات المناطق "أ" و"ب" و"ج".

وما هي قصّة التسهيلات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية؟

كشف الإعلام الإسرائيلي عن تفاصيل "تسهيلات" تدرسها الحكومة الإسرائيلية الفاشية ومؤسستها الأمنية، لتقديمها للسلطة الفلسطينية لمنع انهيارها، ليس لشيء سوى خدمة "أمن إسرائيل"، وتعزيز دور السلطة في استهداف المقاومة الآخذة بالتصاعد، من خلال تنفيذ اعتقالات لمطلوبين من قِبل الاحتلال، و"القيام بأدوار أمنية أخرى."

تطاول "التسهيلات" مختلف المجالات الاقتصادية، وهو حديث مكرّر، قد يخدم الاحتلال في ظل الواقع الفلسطيني المتردي اقتصادياً.

وتطرح المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تقليص إغلاق الحواجز "بقدر المستطاع"، وإتاحة دخول وخروج شاحنات محمّلة بالبضائع من "إسرائيل" إلى مناطق السلطة الفلسطينية وبالعكس، و"تعزيز علاقات الأعمال بين مواطنين من الجانبين"، وكذلك دخول أكثر من 150 ألف عامل فلسطيني يومياً من الضفة إلى الأراضي المحتلة.

كذلك، تفحص "إسرائيل" تقليص أيام إغلاق المعابر في الأعياد والمناسبات الإسرائيلية، كون الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على العمالة الفلسطينية في "إسرائيل"، التي تُسهم أيضاً في تشغيل قطاع الإنشاءات والشركات الإسرائيلية؛ علاوة على أن تقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشير إلى تأثير الإغلاقات على الفلسطينيين في "الفترات المشحونة أمنياً"، حسب الموقع.

كما تفحص المؤسسة الأمنية في دولة الاحتلال خطوات أخرى، من ضمنها استمرار تجربة تمكين الفلسطينيين من السفر عن طريق مطار رامون في مدينة أم الرشراش (إيلات حسب التسمية الإسرائيلية)، والتي بدأت في الصيف الماضي، إضافة إلى تطوير حقل الغاز مارين قبالة شواطئ غزة بالتعاون مع مصر، ومساواة الأرباح التي تتلقّاها السلطة الفلسطينية من رسوم عبور الفلسطينيين من معبر "الكرامة" مع الأردن بتلك التي تحصل عليها سلطات الاحتلال، بحيث تكون مناصفة بين الطرفين.

واللافت هنا أن هذه الأفكار المزعومة تأتي، بحسب الصحيفة "من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية لتجاوز أزمة الميزانية التي تمر بها في السنوات الأخيرة، ما جعلها تدفع لعناصر أجهزتها الأمنية 80% فقط من قيمة رواتبهم؛ كما دفعها لتقليص ميزانيات تطوير البنى التحتية للصفر تقريباً."

وهل تم تنفيذ هذه التسهيلات؟

عملياً، فإن "التسهيلات" التي تتحدث عنها دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تتعدّى كونها شعارات مكرّرة، تريد بها حثّ السلطة الفلسطينية على المزيد من التحرك، ليس فقط دون منحها أي تسهيلات، ولكن أيضاً بمواصلة تضييق الخناق عليها، في وقت لا تأخذ "إسرائيل" تهديدات السلطة بوقف التنسيق الأمني على محمل الجد.

ورغم توالي التقارير بشأن التسهيلات، يبقى المسؤول الحكومي الإسرائيلي الأوضح في مواقفه هو سموتريتش، الذي يتولّى أيضاً حقيبة وزير في وزارة الأمن، ويعارض علانية تقديم أي مساعدات للسلطة الفلسطينية ويعتبرها "جهة إرهابية"؛ ويقوم بموازاة ذلك بتمرير سياساته الاستيطانية وتعزيز السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإن إضعاف السلطة الفلسطينية يُصعّب تعامل جيش الاحتلال مع تحديات أخرى. وعليه، تدرس المؤسسة الأمنية سلسلة خطوات لتمكين السلطة وتعزيز مكانتها.

إشارة إلى أن هذا الحديث يتكرر كل فترة دون تنفيذ فعلي. ولكنه من جهة أخرى قد يعزّز نظرة الشك لدى شريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني تجاه السلطة، على أنها جهة موالية للاحتلال أكثر من موالاتها لهم، خاصة في ظل عدم تغيير سياستها وتوجهاتها رغم ظروف الفلسطينيين القاهرة والعدوان على جنين واستمرار الاغتيالات الإسرائيلية لمقاومين.

المخزي في الأمر أنه حتى حين تنفّذ الأجهزة الأمنية الفلسطينية دورها "على أكمل وجه" في "قمع الفلسطينيين" في أحداث كثيرة، واعتقال معارضين لتوجهاتها، فإن السلطة تبقى عُرضة لاتّهامها إسرائيلياً بـ"دعم الإرهاب"، بينما يواصل الاحتلال عملية إدارة الصراع على النحو الذي يريده.

ما تجدر معرفته هنا، أنه بينما تنشغل السلطة وجزء من الرأي العام الفلسطيني بالحديث عن "تسهيلات" محتملة يعلن عنها الإعلام الإسرائيلي، وتبقى في حدود العناوين فقط، يتواصل تعنّت سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ،بعدم الموافقة على أي "تسهيلات"، حتى لو طلبت المؤسسة الأمنية ذلك؛ وحتى لو بدا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، معنيٌ بها، بحسب تسريبات من جلسات الحكومة.

وكيف تغيّر الموقف الأمريكي، ومعه المعارضة الإسرائيلية، من ممارسات المستوطنين الإرهابية؟

في سابقة لافتة، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤولون كبار في المعارضة الإسرائيلية مصطلح "إرهاب" لوصف ممارسات المستوطنين ضد الفلسطينيين.

من هنا، لجأت واشنطن وكبار قادة المعارضة الإسرائيلية إلى اعتماد مصطلح "إرهاب"، بينما امتنعت حكومة نتنياهو– الأكثر يمينية في تاريخ "إسرائيل" – عن إدانة هجمات لمستوطنين إسرائيليين بالضفة الغربية، أدّت إلى استشهاد فلسطيني واحد على الأقل.

بل ذهب وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير أبعد من ذلك، حين وصف المستوطن المتورط في قتل الفلسطيني بأنه "بطل"، وفق زعمه.

مع أنه عادة ما تستخدم واشنطن مصطلح "عنف" في إشارة إلى هجمات المستوطنين. ولكن في خطوة نادرة، وصفت واقعة مقتل فلسطيني برصاص مستوطن بالإرهاب. لكن اللافت أن المكتب الأمريكي للشؤون الفلسطينية قال في تغريدة، في مطلع شهر آب الحالي: "ندين بشدّة الهجوم الإرهابي الذي وقع على يد مستوطنين إسرائيليين متطرفين، وأسفر عن مقتل فلسطيني".

وطالب المكتب – يتولّى مهام الاتصال بين الولايات المتحدة والفلسطينيين – المسؤولين الإسرائيليين بـ"المحاسبة الكاملة وتحقيق العدالة".

وكان مستوطن إسرائيلي قتل الشاب الفلسطيني قصي المعطان (19 عاماً) في هجوم لمستوطنين على بلدة برقة شرق رام الله، وسط الضفة الغربية.

وأكثر من ذلك، جاء استخدام الولايات المتحدة وصف "الإرهاب" في وقتٍ اكتفى مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام بالشرق الأوسط، تور وينسلاند، بوصف عملية القتل بأنها "عنف مستوطنين"، وفق تغريدة له على تويتر.

وماذا عن موقف المعارضة الإسرائيلية من جرائم المستوطنين؟

في تطور غير معهود في الأدبيات الإسرائيلية تجاه أفعال المستوطنين، وصف قادة المعارضة الإسرائيلية ممارسات المستوطنين بأنها "إرهاب"، في ظل قلق حقوقي من تأثير المشروع الاستيطاني الحالي على تشكيل "إسرائيل" كدولة غير ديمقراطية تحافظ على نظام السيادة الدينية اليهودية.

وفي هذا الإطار، حذّر زعيم حزب "الوحدة الوطنية"، وزير الحرب السابق، بيني غانتس، ممّا آلت إليه الأوضاع في الضفة الغربية، قائلاً: "يتطور أمامنا إرهاب قومي يهودي خطير؛ حرق المنازل والمركبات وإطلاق نار".

واتّهم غانتس، في تغريدة له على تويتر، الحكومة بالصمت إزاء هذه الممارسات، مضيفاً: "دعم أعضاء الحكومة هؤلاء المتطرفين وصمة لن تُمحى، وخطر على أمننا".

وعلى المنوال ذاته، استخدم زعيم المعارضة ورئيس حزب "هناك مستقبل"، يائير لابيد، مصطلح "الإرهاب"، في حديثه عن "شبّان التلال"، وهم المستوطنون الذين يعتدون على الفلسطينيين. وقال منتقداً هجماتهم على رئيس جهاز الأمن العام "الشاباك"، رونين بار، إن هؤلاء الشبّان "يمارسون الإرهاب اليهودي".

وأضاف لابيد (رئيس الوزراء السابق): "الإرث الوحيد الذي سيتبقى من نتنياهو، هو كونه من أرسى التطرف والجنون".

من جهتها، أعلنت زعيمة حزب "العمل" المعارض، ميراف ميخائيلي، على تويتر، صراحة، أن حكومة نتنياهو تضم حزباً "مؤيّداً للإرهاب". وقالت: "حان الوقت لقول ذلك بصوت واضح: حكومة نتنياهو لديها حزب مؤيّد للإرهاب؛ أنصار للإرهاب".

وأضافت: "إذا كنتم تريدون ترحيل عائلات الإرهابيين، يمكنكم البدء بترحيل عائلة المستوطن الإرهابي"، في إشارة الى منفّذ عملية القتل في برقة.

وماذا تقول الأرقام عن إرهاب المستوطنين؟

غنيٌ عن التعريف أن عنف المستوطنين ليس بجديد. ولهذه الغاية، تشير الأمم المتحدة إلى أنه تصاعد منذ بداية العام الجاري، وهو التاريخ الذي بدأت فيه الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو عملها.

وبناءً على ذلك، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، في تقرير مكتوب، بأنه خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2023، سجّلت الأمم المتحدة 591 حادثاً مرتبطاً بالمستوطنين.

وأوضح التقرير أن هذه الحوادث أسفرت عن سقوط ضحايا بين الفلسطينيين، أو إلحاق الأضرار بممتلكاتهم، أو كلا الأمرين معاً.

ورصد التقرير زيادة نسبتها 39 في المئة في المتوسط الشهري لهذه الحوادث عند مقارنتها مع العام 2022. وكان العام 2022 يُصنّف بأنه الأعلى في عدد الحوادث المرتبطة بالمستوطنين، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق هذه البيانات في العام 2006.

وليس بعيداً عن ذلك، كشفت حركة "السلام الآن" في تقرير إن نحو نصف مليون مستوطن يعيشون في 132 مستوطنة و146 بؤرة استيطانية غير مرخّصة بالضفة الغربية. وأشارت إلى 230 ألف مستوطن إضافيين يقيمون في المستوطنات المقامة على أراضي القدس الشرقية.

الخلاصة

في المحصّلة، يتكوّن إجماع لدى مسؤولين غربيين، وحتى صهاينة، أن ممارسات حكومة نتنياهو الفاشية ستودي بإسرائيل نحو الهاوية. والشهادة الأبلغ في هذا السياق جاءت من رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي" الموساد "الأسبق، تامير باردو، الذي أكد أن الحكومة، بقيادة بنيامين نتنياهو ،قد تؤدّي إلى نهاية "الحلم الصهيوني" بسبب ممارساتها وسياساتها المتطرفة."

وكتب باردو: "كل يوم يمر يُقرّبنا من نهاية الحلم الصهيوني". وأشار إلى أن السياسات والتحركات الحالية لحكومة نتنياهو ستؤدي إلى إعلان الولايات المتحدة أن ذلك الحليف "فقد قيمته الاستراتيجية، وأن الديمقراطية الإسرائيلية التي وحّدت البلدين، بفضل القِيم المشتركة، لم تعد موجودة."